

تأثير الغاز الجزائري على الأمن الطاقوي الأوروبي

The impact of Algerian gas on European energy security

بمراح محمد جواد

جامعة أبي بكر بلقايد - قسم العلوم السياسية - تلمسان، bemrah.djawad@gmail.com

تاريخ النشر: 2021/06/27

تاريخ القبول: 2021/06/06

تاريخ الاستلام: 2018/11/21

ملخص:

يهدف هذا المقال إلى فهم وتحليل واقع الأمن الطاقوي الأوروبي ودور الغاز الجزائري في تحقيق أمن الإمدادات الطاقوية الأوروبية، خاصة أثناء الأزمات و النزاعات التي تؤدي إلى وقف الإمداد بالطاقة خاصة الغاز الطبيعي نظرا لاعتماد دول الإتحاد الأوروبي الشبه كلي على الغاز الروسي باعتباره الممون الأول لأوروبا، مما استوجب على أوروبا تحديد إستراتيجية مبنية على تنويع مصادرها الطاقوية وضمان أمنها بالاعتماد على الغاز الجزائري لما للجزائر من معطيات جيوسياسية و منشآت قاعدية تجعلها المرشح الأساسي في تمويل السوق الأوروبية بالغاز الجزائري وهذا ما سنحاول دراسته بالتركيز على قدرات الجزائر في مجال الغاز الطبيعي و مساهمتها في تحقيق الأمن الطاقوي الأوروبي.

كلمات مفتاحية: مفهوم الأمن الطاقوي، الغاز الطبيعي، أوروبا، الجزائر، السياسة الطاقوية.

Abstract:

The purpose of this article is to understand and analyze the reality of European energy security and the role of Algerian gas in security European energy supplies, particularly during crises and conflicts leading to the cessation of energy supplies, especially natural gas seen that the dependence of the countries of the European Union almost entirely on Russian gas as the first supplier to Europe, which required Europe to define a strategy based on diversifying its energy sources and guaranteeing its security based on Algerian gas. Algeria has geopolitical data and basic facilities that make it the main candidate in financing the European market with natural gas. This is what we will try to study focusing on Algeria's capabilities in natural gas field and its contribution to the achievement of European energy security.

Keywords: The concept of energy security, natural gas, Europe, Algeria, energy policy

المؤلف المرسل: بمراح محمد جواد

1. مقدمة:

تعتبر الجزائر بموقعها الجغرافي في الضفة الجنوبية لحوض البحر الأبيض المتوسط والإمكانيات الطاقوية المعتبرة التي تتمتع بها خاصة في مجال البترول والغاز الطبيعي من الدول الرائدة في المجال الطاقوي، مما جعل الاتحاد الأوروبي يوليها أهمية خاصة في إستراتيجيته الطاقوية التي تهدف لضمان أمنه الطاقوي، خاصة وأن القاعدة الاقتصادية لدول الإتحاد الأوروبي تجعلها تحتل مكانة مهمة في استهلاك موارد الطاقة بمختلف أنواعها ومن بينها الغاز الطبيعي، حيث يشكل محور الطاقة عنصرا حيويا في العلاقات بين دول الإتحاد الأوروبي والجزائر لما له من أهمية في تحقيق الأمن الطاقوي لكلا الجانبين، فهو مرتبط بأمن التموين بالنسبة للدول الأوروبية المستهلكة من جهة ومهم للجزائر كونها دولة منتجة لارتباطه بأمن الطلب من جهة ثانية. حيث تتجلى أهمية المحروقات خاصة الغاز الطبيعي بالنسبة للدول الحديثة و المتطورة في أنها ترتبط بإشكالية تحقيق "الأمن الطاقوي".

انطلاقا من هذا، فتحقيق الأمن الطاقوي لأوروبا و للجزائر يمكن أن يتم عن طريق الاعتماد المتبادل بين الطرفين بحيث يمكن وضعهما في إطار "المركب الجهوي للأمن" الذي جاء به "باري بوزان" والذي يقول بفرضية أنه "لا يمكن تحقيق الأمن الطاقوي الأوروبي بمعزل عن الجزائر والعكس صحيح، وعلى هذا النحو نطرح التساؤل التالي:

ما مدى مساهمة الغاز الجزائري في تحقيق الأمن الطاقوي الأوروبي؟

ومن هذه الإشكالية اعتمدنا الفرضية التالية:

يرتبط تحقيق الأمن الطاقوي الأوروبي بحجم صادرات الغاز الجزائري لدول الاتحاد الأوروبي؟

ولأجل تحليل إشكالية بحثنا وإثبات الفرضية العلمية اعتمدنا المحاور التالية:

المحور الأول: الأمن الطاقوي الأوروبي.

المحور الثاني: قدرات الجزائر في مجال الغاز الطبيعي.

المحور الثالث: إستراتيجية الاتحاد الأوروبي في تأمين إمداداته الطاقوية.

المحور الرابع: مساهمة الغاز الجزائري في تحقيق الأمن الطاقوي الأوروبي.

2. المحور الأول: الأمن الطاقوي الأوروبي.

أصبح أمن الطاقة موضوعا ذا أولوية في الاتحاد الأوروبي، ومع ذلك فقد ثبت أنه من الصعب للغاية تصميم وتنفيذ سياسة مشتركة للطاقة، حيث يوجد اختلاف في سياسة الطاقة الخاصة بالدول الأعضاء مما يمنعها من الاتفاق على الأولويات المشتركة و التدابير الملموسة، حيث حققت إستراتيجية الطاقة في الاتحاد الأوروبي تقدما جيدا في مجال الاستدامة، لكن تحقيق سوق الطاقة المشتركة وسياسة الطاقة الخارجية لا يزال يمثل تحديا، حيث أصبح أمن الطاقة مصدر قلق كبير للاتحاد الأوروبي، على الرغم من أن هذا الموضوع كان على جدول الأعمال منذ أزمة النفط 1973/1974 ، فقد استغرق الأمر في السنوات القليلة الماضية حتى يقوم بمجهود جادة لصياغة سياسة مشتركة للطاقة، بسبب تزايد احتياجات الطاقة العالمية وانخفاض إنتاج الطاقة في أوروبا، والشكوك حول موثوقية تسليم الطاقة الروسية وارتفاع أسعار الطاقة و تغير المناخ (Mokli, 2008) ، فاعتمد المجلس الأوروبي في مارس 2007 " سياسة الطاقة لأوروبا " بحيث تقوم على ثلاثة أركان: القدرة التنافسية، تأمين الإمداد و الاستدامة.

يعتبر مفهوم أمن الطاقة مفهوما جديدا، حيث أن " تشرشل " هو أول من طرح تعريفا لهذا المفهوم حيث أشار إلى أن "أمن الطاقة يكمن في التنوع و التنوع فقط" ، ويقصد بتعريفه التأكيد على تنويع المصادر الطاقوية و عدم الاعتماد على مصدر واحد (محمد، 2014، صفحة 52).

أما الأمم المتحدة فقد عرفت أمن الطاقة سنة 1999 بأنه "الحالة أو الوضعية التي تكون فيها إمدادات الطاقة متوفرة في كل الأوقات وبأشكال متعددة وبكميات كافية وبأسعار معقولة"، فاهتمام الأمم المتحدة بوضع تعريف لأمن الطاقة راجع لاعتناها بأن العامل الطاقوي حيوي لضمان مستقبل أفضل للبشرية واستمرارية النمو الاقتصادي والحفاظ على الأمن والسلم الدوليين، ويختلف مفهوم أمن الطاقة من دولة لأخرى حسب طبيعة مفهوم السيادة الوطنية والعلاقات القائمة بين المنتجين والمستهلكين في المجال

الطاقوي حيث تطور هذا المفهوم من ارتباطه بالسيادة على الموارد الطبيعية وحرية الدولة في تحديد أفضل السياسات لاستغلالها (الله، 2006، صفحة 15).

ويقوم مفهوم أمن الطاقة عند الدول المصدرة لمصادر الطاقة عموما على أنه أمن الطلب بمعنى ضمان إنتاج كافي من مصادر الطاقة مع ضمان الطلب المستمر عليها وبأسعار تنافسية (عالية) تسدد تكاليف الاستثمار وتحقق عوائد مالية مهمة، بينما يقوم المفهوم عند الدول المستوردة لمصادر الطاقة على أنه أمن الإمدادات الطاقوية ومن بينها دول الإتحاد الأوروبي، بمعنى ضمان إمدادات طاقة كافية من موردين موثوق بهم مع ضمان الوصول الآمن لهذه الإمدادات دون خطر إعاقتها وبأسعار معقولة (منخفضة) من أجل الحفاظ على الأداء الاقتصادي ومعدلات النمو وتكلفة اجتماعية أقل (المجذوب، صفحة 48) وهكذا يصبح السعيرين المنخفض والمرتفع أحد أهم تحديات ضمان أمن الطاقة بين الدول المصدرة والمستوردة لمصادر الطاقة، ذلك أن فكرة السعر الملائم أو المناسب هي فكرة غامضة ومحيرة فالسعر الملائم لدولة ما، ليس ملائما لدولة أخرى . وهو ما يسهم بدوره في تقليص أوجه التعاون بين الدول المنتجة والمستهلكة حتى يؤدي في الأخير إلى ما يسمى **بمعضلة الطاقة**، والتي تعني أن سعي الدولة نحو تحقيق أمن الطاقة الخاص بها سوف يؤثر في سياسات الطاقة للدول الأخرى (العاطي، 2014، صفحة 45).

لقد أدرك الإتحاد الأوروبي اعتماده على واردات الطاقة الخارجية بالكامل للمرة الأولى خلال الصدمة النفطية الأولى نتيجة الحرب العربية الإسرائيلية سنة 1973 مما دفع بدول الإتحاد الموافقة بعد ذلك على ضرورة وجود مقارنة مشتركة حول استلزام تشكيل مخزونات الطاقة، أين اتخذت المفوضية الأوروبية بناء إستراتيجية تتعلق بأمن إمدادات الطاقة جراء اعتمادها على الواردات، وبالتحديد سنة 2000 فيما سمته بالورقة الخضراء **Green paper**، حيث حددت نسبة تبعية الإتحاد الأوروبي للمصادر الخارجية بنسبة 50%. وهذه التبعية سببها الاستهلاك الكبير للنفط و الغاز الطبيعي، مما قد يدفع دول الإتحاد الأوروبي إلى الاعتماد على ما نسبته 90% من الواردات النفطية والغاز الطبيعي، بحلول عام 2009 (Krepl, 2009, p. 04).

زيادة على ذلك سيطرة كل من روسيا ومنظمة الأوبك التي لها أكبر نسبة من الإمدادات الطاقوية لدول الاتحاد الأوروبي، إذ تمثل الأوبك حوالي 51% من إجمالي الواردات الأوروبية وروسيا كأكبر مورد للغاز الطبيعي بنسبة 36,7%، أصبح أمن الطاقة الأوروبي يعرف تحديات جديدة بعد حدوث مشاكل الإمداد الطاقوي في الدول التي تمر عبرها أنابيب النفط والغاز الطبيعي الروسية خاصة أثناء الأزمة الطاقوية بين روسيا وأوكرانيا في جانفي 2006 نتج عنه التوقف المفاجئ للتأمين بالغاز الطبيعي الروسي نحو أوروبا مروراً بأوكرانيا، حيث يعتبر الاتحاد الأوروبي سوقاً رئيسياً لصادرات روسيا الطاقوية، ف90% من صادرات الغاز الروسي (Montaigne, 2007) تذهب نحو دول الاتحاد الأوروبي.

يعاني الاتحاد الأوروبي دائماً من التبعية العالية للواردات، بالإضافة إلى المخاوف المتزايدة حول موثوقية الدول الممونة التي تعاني من مشاكل داخلية ولا تعرف الاستقرار المستمر حيث أن الموردين الأساسيين للاتحاد الأوروبي هم روسيا، النرويج، الشرق الأوسط، دول الخليج، شمال إفريقيا، فمن بين هذه الدول تلعب روسيا والنرويج الدور الأكبر في الواردات الطاقوية لدول الاتحاد الأوروبي، خاصة النرويج تعتبر مصدر موثوق ومستقر بشكل كبير باعتبار أنها تملك ترابط كبير بين الغاز النرويجي وسوق الكهرباء الأوروبي (مزباني، 2012، صفحة 90).

لا تمتلك أغلب الدول الأوروبية سوى احتياطات ضئيلة من الموارد الطاقوية الأحفورية (البتروال والغاز)، فبالنسبة للغاز الطبيعي فاحتياطات دول أوروبا مجتمعة تقع في أسفل ترتيب المناطق التي تحوز على احتياطات من الغاز الطبيعي، حيث تقع 38% من الاحتياطات العالمية في روسيا، 35% في بلدان الشرق الأوسط، 4% لإفريقيا، 3.6% لآسيا، 4.9% لأمريكا الشمالية، وأوروبا 3.5% (Autre, p. 35)، هذا وتستهلك دول أوروبا الغربية وحدها ما يقارب 18% من إجمالي الغاز الطبيعي المستهلك عالمياً.

ومما زاد الوضع تعقيدا هو تخوف دول أوروبا من طموح روسيا الذي يهدف إلى إنشاء (كارتل للغاز) مع الدول الأخرى المنتجة للغاز الطبيعي، على غرار دول الأوبيك بحيث تكون روسيا على رأس المشروع مع إيران و الجزائر و تأخذ على عاتقها تحقيق أمن الطلب و خدمة مصالح الدول المنتجة. (Institut

Montagne, p. 91)

هذه الوضعية الطاقوية لدول الاتحاد الأوروبي تلزمها بوضع إستراتيجية طاقوية مستدامة بغرض مواجهة رهانات المستقبل من أجل ضمان إمدادها بالطاقة بعيدا عن الصدمات.

3. المحور الثاني: قدرات الجزائر في مجال الغاز الطبيعي.

تكمن أهمية الغاز الطبيعي الجزائري في كون الجزائر الدولة الأفضل والأقرب بالنسبة للدولة الواقعة على ساحل البحر الأبيض المتوسط و التي تتميز باستهلاكها الواسع لهذا النوع من الطاقة خاصة في ظل السياسات التي تهدف إلى تقليص نسبة الانبعاث الضارة والملوثة لثاني أكسيد الكربون، مما أعطى أهمية كبيرة لاستخدام الغاز الطبيعي و يظهر التوجه نحو الاهتمام بالغاز الجزائري من خلال القانون التعديلي للمحروقات الذي صدر سنة 1991 م ، فقد تحولت الجزائر من بلد منتج للبتروöl بصفة أساسية إلى منتج و مصدر للغاز و المنتجات الغازية من خلال وضع إستراتيجية غازية تهدف إلى تصدير 60 مليار م3 من الغاز سنويا إلى العالم الخارجي على أساس الاحتياط المثبت وفق سياسة تجارية لبلوغ أقصى حد لثمين الغاز الطبيعي في السوق العالمية خاصة الأوروبية بسبب دور أوروبا الرئيسي في حصة الطلب على الغاز من جهة ومن جهة أخرى موقعها الجغرافي بالنسبة للجزائر (سهام، 2009، صفحة 37) وبمكانياتها التي تحتلها على المستوى الدولي باعتبارها الثالثة في تصدير الغاز الطبيعي والثانية في تصدير الغاز الطبيعي المسال (GNL) حيث تعتبر الجزائر المورد الأساسي لأوروبا في ميدان الطاقة (interministériel, 2002).

وتعد من بين أربع موردين الأساسيين لأوروبا بالغاز الطبيعي إلى جانب روسيا، النرويج، هولندا حيث تهدف الإستراتيجية الغازية للجزائر منذ سنة 2005 إلى تامين مواردها الغازية من خلال (والمناجم، 2008، صفحة 08):

- الحفاظ على الاحتياطات الإستراتيجية على المدى البعيد.
- الإعلان عن برنامج مكثف لتوسيع شبكة النقل ومنشآت الغاز.
- رفع صادراتها من الغاز الطبيعي إلى أكثر من 172 مليار متر 3 بحلول 2020.

الجزائر لديها 3.2% من الاحتياطات العالمية الغازية حسب إحصائيات 2002 في حدود 38 مليار برميل ما يعادل النفط بنسبة 56% للغاز الطبيعي مما يدل على شخصية الجزائر الغازية حيث أن احتياطات الهيدروكربونات المكتشفة في الجزائر أكثر من 200 حوض من احتياطي النفط والغاز منها 73 تقع في حوض إيزي، 57 في أحواض الصحراء الوسطى، 34 في أحواض "غدامس و رورد نوس " و 31 في " حوض وادي ميا"، حيث تعتبر الجزائر بلد تقليدي مورد للغاز الطبيعي لأوروبا منذ 1964 بدأ بإنجلترا ثم فرنسا، وتعد شركة سوناطراك أكبر مصدر للغاز الطبيعي المسال (GNL) وغاز البترول المسال (GPL) وثالث أكبر مصدر للغاز الطبيعي، ففي عام 2003 وفرت 28% من واردات أوروبا الغربية من الغاز الطبيعي مما يجعلها المورد الأجنبي الرئيسي وراء روسيا، كذلك في عام 2003 ومن أصل 208 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي في العالم بلغت حصة الجزائر منه 26% فرنسا 17% بالتالي هي ثاني أكبر مورد للغاز بعد روسيا (40% من الموارد الأوروبية) مما دفع المجلس الأوروبي إلى اعتبار الجزائر شريك إستراتيجي في تزويد أوروبا بالغاز (Djemah, 2008, p. 22) وباعتبار المحروقات المركز الأساسي ضمن الميزان التجاري الجزائري بنسبة 97% من إيرادات الصادرات فلا بد من التطرق لأهم وحدات فصل ومعالجة الغاز الطبيعي القائمة في الجزائر ومنها ما يلي (Sonatrach, 2000) :

104.4 مليار م³/ السنة من الغاز الجاف.

20 مليون طن/ السنة من المكثفات.

4.4 مليار طن/ السنة من غاز البترول المسال.

67.9 مليار متر مكعب النسبة من الغاز المعاد حقنة.

وحدة حاسي مسعود حيث يصل عدد الآبار التي تم حقنها الغاز إلى 1000 بئر من بين 650 بئر، تصل الطاقة لوحدة هذا المجمع المتعلقة بنشاط الغاز الطبيعي إلى 800 وحدة لفصل الحاف ب 11.8 مليار م³/السنة.

3 وحدات لاستخلاص غاز البترول المسال والمكثفات بحوالي 2.4 مليون طن/ السنة و 13 وحدة لإعادة حقن الغاز ب 15.3 مليار م³ / السنة.

مجمع عين صالح لمعالجة الغاز الطبيعي الذي دخل حيز الخدمة عام 2006، حيث تبلغ طاقته 9 مليار م³ / السنة من الغاز الطبيعي.

مجمع عين أميناس وهو كذلك تبلغ طاقته حوالي 9 مليار م³ من الغاز الطبيعي مع 50 إلى 60 ألف (Centre, 2007, p. 67) برميل في اليوم من المكثفات و سائل الغاز الطبيعي.

-مشروع قاس الطويل GNL حيث أمضت سوناطراك والمجموعة الإسبانية في 2004/12/21 عقد إنجاز مشروع متكامل لتنمية و استكشاف وتجميع الغاز الطبيعي للحقلين " قاس الطويل وروود النص" ذلك للعمل علي احتياطات مؤكدة تبلغ 219 مليار م³ من الغاز الطبيعي وبأنواع مختلفة و يمتد العقد ل 30 سنة.

الخط المباشر الجزائر- أوروبا عبر إسبانيا MEDGAZ.

حيث قامت " سوناطراك و مجموعة سيبسا الإسبانية" بإنشاء شركة لإنشاء مشروع أنبوب لنقل الغاز مباشرة بين أوروبا و الجزائر عبر إسبانيا يمر تحت البحر ينطلق من بني صاف باتجاه ألميريا قدرت تكاليف الاستثمار بحوالي 900 مليون يورو حيث بدأ العمل به في 2011/04/1 بأول دفعة إلى إسبانيا (علي، 7-8 أبريل 2008، صفحة 14)، أنظر إلى الشكل رقم 01.



المصدر: سوناطراك، التقرير السنوي، 2006، ص 38.

- خط قالسي (الجزائر إيطاليا)

حيث تم تأسيس شركة (GALSI) لبناء مشروع نقل الغاز مباشرة بين إيطاليا و الجزائر عبر سردينيا حتى شمال روما بقدرة أولية هي 8 مليار م³ في السنة يزود هذا الأنبوب إيطاليا، جنوب فرنسا ودول أوروبا، شمال الألب، و كان من المزمع أن يدخل الخدمة في نهاية (Sonatrach L. R., 2012
2008, p. 20). أنظر الشكل رقم 02.

ومن المعلوم أن الجزائر هي الدولة السبّاقة في الاستثمار في صناعة الغاز، وهي من أكثر أعضاء الأوبك من يملك الخبرة المتكاملة والأقدمية في إقامة المركبات الغازية، حيث أنه صدرت أول شحنة من الغاز المميع في العالم وكانت من ميناء أرزيو في أكتوبر 1964 نحو إنجلترا (HEIGEL, 1997, p. 147).

وبدأت أبو ظبي في تصدير الغاز المميع عام 1977 ولم تبدأ قطر إلا في عام 1997.

4. المحور الثالث: إستراتيجية الاتحاد الأوروبي في تأمين إمداداته الطاقوية.

تعتبر التحديات الراهنة التي يواجهها الاتحاد الأوروبي لتأمين الإمدادات الطاقوية مسألة بالغة الأهمية، مما جعلها في طلب الانشغالات الأوروبية، فأوروبا دخلت في بيئة طاقوية جديدة حيث أن أسعار البترول والغاز تضاعفت في السنوات الأخيرة، والتبعية الأوروبية للخارج متوقع أن تصل إلى 70 % في سنة 2030، وفي إطار الكتاب الأخضر لسنة 2006 حول: إستراتيجية أوروبية من أجل طاقة آمنة تنافسية ومستدامة أين قدم الاتحاد الأهداف الرئيسية كالتالي:

- الاستمرارية: من أجل مواجهة تغير المناخ وترقية مصادر الطاقات المتجددة.
- التنافسية: من أجل تحسين الفعالية للشبكة الأوروبية من خلال بناء سوق محلية للطاقة.
- أمن الإمدادات: من أجل التوفيق بين العرض والطلب الطاقوي المحلي للاتحاد على المستوى الدولي.

وفي 20 سبتمبر 2011 تبنت المفوضية الأوروبية خارطة طريق من أجل أوروبا فعالة في استغلال مواردها حيث توصي فيها بتبني مقاربة شاملة في العديد من الميادين على مستوى الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء و التركيز على الموارد التي هي عرضة لطلب و ضغط كبيرين مبنية على ميكانيزمات السوق و إعادة توجيه الآليات المالية وترقية إنتاج واستهلاك مستمرين (RUTUMANN, 2012, p. 12).

إذا فهناك طريق واحد لضمان أمن الإمدادات للاتحاد الأوروبي وذلك من خلال تخفيض تبعيتها للواردات الخارجية عن طريق اتخاذ إجراءات داخلية والاعتماد على المصادر البديلة والمتجددة لتحقيق الاكتفاء الذاتي، التخفيض من نسبة الاستهلاك فهذا سيساعد الاتحاد الأوروبي على صياغة سياسة خارجية فعالة في مجال الطاقة.

إن التحديان الرئيسيان اللذان يواجهان الاتحاد الأوروبي في مجال السياسة الطاقوية هي روسيا و تنويع استيراد الطاقة باستغلال أسواق الإمدادات العالمية (لطفي، صفحة 97).

تعتمد المراقبة الأوروبية من أجل تطوير سياسة طاقوية مشتركة على إنشاء سوق أوروبية واسعة للطاقة والتي تركز على آليتين: ترقية التبادل الحر الذي يكفل الحصول على الطاقة ثم ضمان المنافسة الفعالة والتي يتم على إثرها جعل الأسعار في مستوى ثابت ومقبول وضمان الاختيار الحر المستهلك.

لذلك يرى الاتحاد الأوروبي أنه حان الأوان لتأسيس إستراتيجية طاقوية على مستوى السياسة الخارجية، كل دولة عضو تتبع سياسة طاقوية خاصة بها تؤدي إلى أمن طاقي (نفسه، صفحة 100).

وبالعودة للورقة الخضراء سنة 2006 التي تبناها الاتحاد الأوروبي والتي أطلقت من "خوسيه مانويل باروسو" رئيس المفوضية الأوروبية حيث قال نحن في عصر طاقة جديد، الطلب عليها في الاتحاد يرتفع، بينما الاحتياطات تنخفض، وهناك مناخ يتغير و استثمارات غير كافية.

وعلى هذا الأساس وضعت أولويات رئيسية منها:

- إكمال سوق الغاز والكهرباء الأوروبي الداخلي.

- تعزيز التضامن مع الدول الأعضاء.

- تأسيس مزيج طاقة أكثر كفاءة واستمرارية.

- خلق نظرة متكاملة حول قضية تغير المناخ.

- تأسيس سياسة طاقوية خارجية متماسكة.

وعلى هذا الأساس تؤكد المفوضية من خلال إستراتيجيتها على تحسين أمن الإمدادات من خلال تنويع مزيج الطاقة في الاتحاد الأوروبي، ومن خلال تنويع مصادر وطرق الإمدادات الطاقوية المستوردة (Bahgat, 2006, p. 962).

كذلك يمكن تعزيز الأمن الطاقي الأوروبي من خلال تنويع مصادر الطاقة بالإضافة إلى مناطق العبور، فالإتحاد الأوروبي يسعى إلى ترقية وتحسين البنى التحتية للطاقة في المناطق المجاورة، بالإضافة إلى مشاريع الغاز التي تقررت والتي ما زالت قيد التخطيط منها: شمال إفريقيا، الشرق الأوسط، منطقة قزوين و روسيا. فبنجاح هذه المشاريع يستطيع الإتحاد الأوروبي أن يخلق ممرات جديدة وقدرة استيراد جديدة، بالإضافة إلى إقامة محطات الغاز المسال يمكن أ، تمنح مساهمة في أمن إمدادات الطاقة.

إن استعمال الغاز الطبيعي ينمو في أوروبا ويكثر استعماله بسرعة، فهو أكثر استعمالا في توليد الكهرباء وأنظف على البيئة من النفط والفحم، حيث تنزود أوروبا بهذا المصدر عن طريق خطوط أنابيب هم: روسيا و الجزائر.

فتنوع مصادر الطاقة و طرق العبور للإمدادات أمر أساسي لأمن الطاقة، لأن تقديم مصدر موثوق لكل الإمدادات يعتمد على مدى كفاءة البنية التحتية للطاقة وتعزيز التعاون والعلاقات الثنائية التي تعود بالفائدة مع الشركاء الخارجيين (Commission, 2009, p. 04).

كذلك وضع الاتحاد الأوروبي إستراتيجية مبنية على عقد حوارات مع الدول المنتجة للغاز الطبيعي للمساهمة في تأمين إمدادات الطاقة، ومن بينها الحوار الذي يجمع بين الجزائر وإسبانيا وكذلك الجزائر وإيطاليا، فهذه الواردات تدور أساسا حول الغاز الطبيعي من الجزائر إلى هذه الدول، وقعا كل من الشركة الجزائرية و الإسبانية اتفاقية لمدة 20 سنة تقضي بتوزيع الغاز الطبيعي المسال مما يضمن لإسبانيا مطالبتها للغاز الطبيعي المسال خلال هذه المدة (لطفي، صفحة 109).

ومن أجل تعزيز أمن الإمدادات من الغاز الطبيعي و تخفيض التبعة الأوروبية طاقويا لروسيا تم استحداث أطر رئيسية لجهود الاتحاد الأوروبي تمثلت في إجراءات داخلية و خارجية لأمن الطاقة والتي أجمت أهدافها وثيقة رقم (330) الصادرة عن مفوضية الاتحاد الأوروبي في ماي 2014 والمعونة ب: الإستراتيجية الأوروبية لأمن الطاقة لعام 2014 والتي حددت مجموعة من الأهداف الرئيسية التي وجب على دول الاتحاد الأوروبي تنفيذها جماعيا وهي كالآتي: (Commission, Européen Security Stratégie, p. 03)

1- إجراءات فورية، تهدف إلى زيادة قدرة الاتحاد الأوروبي، للتغلب على الإنقطاعات الكبرى خلال فصل الشتاء 2014/2015.

2- تعزيز آليات الطوارئ و حماية البنية التحتية الإستراتيجية.

3- اعتدال الطلب على الطاقة.

4- بناء السوق الداخلية المتكاملة.

5- زيادة إنتاج الطاقة في الاتحاد الأوروبي.

6- مواصلة تطوير تكنولوجيا الطاقة.

7- تنوع الإمدادات الخارجية والبنية التحتية المرتبطة بها.

8- تحسين تنسيق السياسات الوطنية في مجال الطاقة وحدودية التفاوض.

وأدرجت الإستراتيجية الأوروبية في مجال أمن الإمدادات، مفهوم التدفق العكسي الذي يقوم أساسا على التدفق و تسهيل تدفقات الغاز في أوقات الطوارئ من محطات الغاز الطبيعي المسال المقامة في فرنسا، إسبانيا و البرتغال إلى دول الجزء الأوسط من أوروبا، بهدف التأسيس العملي لآلية التضامن الأوروبي في مجال أمن الطاقة، وزادت قدرات التدفق العكسي منذ أزمة الغاز الثانية بين أوكرانيا وروسيا سنة 2009 (لخضر).

وتعد دول جنوب المتوسط وخاصة الجزائر كشريك رئيسي في المنطقة يضمن لدول الإتحاد الأوروبي استمرارية الإمدادات الطاقوية خاصة في مجال الغاز الطبيعي، حيث دخلت أوروبا في علاقات طاقوية من أجل تنويع مصادر الطاقة، حيث يتم نقل إمدادات الغاز الطبيعي عن طريق خطوط الأنابيب إلى أوروبا، إن تعبر دول الإتحاد الأوروبي جزء من خطوط أنابيب الغاز من خلال مشروعين هما: خط أنابيب الغاز عبر البحر المتوسط، وخط أنابيب الغاز الأورو-مغربي، بالإضافة إلى مشروع سيراغاز (الجزائر-إسبانيا) وقالسي (الجزائر-إيطاليا)، بحيث لهم مساهمة كبيرة في تأمين إمدادات الطاقة للإتحاد الأوروبي في المستقبل، وبفضل هذه المشاريع يكسب الإتحاد الأوروبي فرصة الوصول إلى الاحتياطات من هذه المناطق وفرصة لتنويع مواردها من الغاز الطبيعي (لطفي، صفحة 122).

5- المحور الرابع: مساهمة الغاز الجزائري في تحقيق الأمن الطاقوي الأوروبي.

يشكل محور الطاقة عنصرا حيويا في العلاقات بين دول الإتحاد الأوروبي والجزائر لما له من أهمية في تحقيق الأمن الطاقوي الأوروبي الذي يضمن له أمن التموين، والإمدادات الطاقوية خاصة منها الغازية حيث أنه تضمن إعلان برشلونة عام 1995 مشروع الشراكة الأوروبية متوسطة تكثيف الحوار في مجال السياسات الطاقوية، اعتبارا المحورية عنصر الطاقة في الشراكة الاقتصادية بين أوروبا والمنطقة المتوسطية، ومنها الجزائر، خاصة أن 95% من صادرات الغاز الجزائري سواء غاز مبيع أو في شكل غازي يصدر إلى أوروبا، وهذا ما خلق تحديا جديا للأمن الطاقوي الأوروبي، لأنّ أوروبا تسعى لتنويع مصادر الحصول على موارد الطاقة من عدة جهات (العربي، 2005، صفحة 24)، وتعد الجزائر من بين الدول المغاربية التي تمتلك الغاز الطبيعي كمورد استراتيجي بالنسبة للدول الأوروبية، حيث يعتبر الغاز الطبيعي بأنه مادة

جاذبة لاعتبارات بيئية أكثر منها فعالية خاصة فيما يتعلق بإنتاج الكهرباء ورفض الدول الأوروبية كإيطاليا وإسبانيا وبلجيكا الاستثمار في الطاقة النووية ليعزز حتما دور الغاز في السنوات القادمة.

إن الجزائر تدرك أهمية الطاقة بالنسبة للأمن الأوروبي، وعليه فهي تلعب دور الشريك المتزن والضامن لاستمرار تدفق الغاز لأوروبا، وهي الصفة الدبلوماسية التي يطلقها الأوروبيون على الجزائر، وستبقى الجزائر هي الشريك الاستراتيجي الهام لتأمين الطاقة، حيث ازدادت الواردات من 40% سنة 1999 إلى 50% سنة 2010 إلى 70% سنة 2020 وتصل إلى 85% سنة 2030م (لطفي، صفحة 150).

تساهم الجزائر من خلال إستراتيجيتها لتصدير الغاز الطبيعي في تأمين مستقبل الطاقة للاتحاد الأوروبي، حيث أتمها في عام 2006 أصبحت المورد الرئيسي لإيطاليا بنسبة 39% من واردات الغاز الطبيعي وثالث مورد لبلجيكا بنسبة 17% من وارداتها للغاز- المورد الرئيسي لإسبانيا من خلال توفير 52% من وارداتها من الغاز الطبيعي والمورد الأول للبرتغال عن طريق توفير 39% من وارداتها من الغاز.

أما من حيث التسويق، صدرت الجزائر في عام 2006، أي سنة بعد دخول اتفاق الشراكة الأورو جزائرية حيز التنفيذ (2005) 621 مليار متر مكعب من الغاز، 60% منها عبر خطوط أنابيب الغاز

و40% منها عبر ناقلات الغاز بالنسبة لشركة سوناطراك 38 مليار متر مكعب لتصل إلى 45 مليار متر مكعب، وبعد زيادة الطلب على الغاز الجزائري خاصة من طرف دول أوروبا، عملت شركة سوناطراك الوطنية على زيادة صادراتها من الغاز لتصل إلى 85 مليار متر مكعب عام 2010، وهذا عن طريق اثنين من خطوط أنابيب الغاز الكبيرة التي تزود أوروبا تتمثل في خط GME وخط أنابيب الغاز المغربي الأوروبي بالإضافة إلى تعزيزها بالخطين اللذان يعبران عبر تونس والمغرب بخط أنابيب غاز الغواصات بالشراكة مع مختلف المتعاملين الأوروبيين، ومشروع خط أنابيب الغاز (GALSI) الذي يربط الجزائر بشمال إيطاليا عبر سردينيا بقدرة 100 مليار متر مكعب بطول إجمالي 1470 كم، وعمق بحري 2800 متر، وكان مبرحا أن يقدم أول شحناته من 8 مليار متر مكعب سنة 2012 عن طريق حقل غاز حاسي الرمل الذي يعبر البحر الأبيض المتوسط وصولا لسردينيا ليقطع البحر مرة أخرى وصولا لتوسكانا بإيطاليا، بإيطاليا، كما وقعت اتفاقية مع إيطاليا والتي تنص على إنشاء شركة مشتركة لبيع الغاز الطبيعي الجزائري والذي سيتم نقله عن طريق خط أنابيب غالسي.

كذلك يتجلى دور الجزائر في تأمين الإمدادات الطاقوية الأوروبية من الغاز الطبيعي عن طريق خط أنابيب الغاز (MEDGAZ) قدرة خط الغاز (GALSI) أنشئ بالشراكة مع شركة GAZ France

إلى جانب سوناطراك بـ 12% في الأراضي الجزائرية بحاسي الرمل إلى بني صاف (غرب الجزائر) إلى مدينة ألميريا الإسبانية، والذي كان مقررا لكي يدخل حيز الخدمة عام 2009، وهناك وحدات جديدة لتعزيز البنى التحتية وتعزيز القدرة الإنتاجية، حيث يتوقع إنتاج 172 مليار متر مكعب في عام 2020، تتجه معظمها نحو أوروبا، حيث أنّ الجزائر تلعب دورا مركزيا في معادلة أمن الطاقة في أوروبا نظرا لمرونتها وقدرتها على تزويد السوق الأوروبية (Nouara, p. 20) نظرا لما تمتلكه من أسطول ناقلات الغاز الطبيعي المسال الذي يتكون من 09 ناقلات تساهم وتشارك في استكمال حلقة صناعة تسييل أو تميع الغاز الطبيعي وتسويقه في عام 2007.

حيث استلمت سوناطراك الناقلة المسماة (الشيخ المقراني) وحمولتها 75500 متر مكعب من نوع ميدماكس-1، كما استلمت ناقلة أخرى من نوع "ميد ماكس" والمسماة (الشيخ بوعمامة) خلال سنة (اللبترول، 2009، صفحة 79) 2008.

وللغاز الطبيعي الجزائري مكانة تكتسي طابعا خاصا في العلاقات الجزائرية الأوروبية باعتبارها موردا جديدا يطبع العلاقات مع دول الإتحاد الأوروبي كفرنسا التي لها عقود شراكة بين شركة فرنسا للغاز وشركة سوناطراك يشمل تمويل فرنسا بالغاز المميع لضمان تأمين استيراد الغاز الجزائري تفاديا لأي أزمة في المستقبل ضمن المباحثات الجزائرية الفرنسية في 10 جويلية 2007، التي تهدف إلى البحث عن بدائل أخرى للغاز الروسي وتجنبها النتائج السلبية التي نتجت عن الأزمة الروسية الأوكرانية.

كما تشير إحصائيات رسمية فرنسية إلى أنّ الجزائر قدمت 16% من احتياجات فرنسا من الغاز سنة 2005 وأنّ الجزائر تبيع حوالي 40% من صادرات الغاز الطبيعي لفرنسا (حرب، 31 جويلية 2007). كذلك يلعب الغاز الطبيعي الجزائري دورا كبيرا في تدعيم العلاقات الجزائرية الإيطالية حيث تستعمل إيطاليا الغاز في إنتاج الطاقة الكهربائية تفاديا لتلوث المحيط من جهة وثبات سعر الغاز من جهة أخرى. ونظرا لوعي الجزائر بأنّ الإتحاد الأوروبي بحاجة إليها لتموينه بالطاقة خاصة الغاز الطبيعي جعلها تتخذ العديد من الإجراءات والتدابير التي من شأنها تعزيز قدراتها ومكانتها في معادلة التموين الأوروبي بالطاقة الجزائرية باعتبارها الأول في شمال إفريقيا من حيث إمداد الإتحاد الأوروبي بالغاز الطبيعي (حكيم، 26-25 أكتوبر 2016).

6. خاتمة:

من هذه المعطيات نستخلص أنّ الجزائر تملك إمكانيات هائلة في مجال الغاز الطبيعي نظرا لحجم الاحتياطات التي تملكها وكميات الإنتاج الكبيرة والموقع الجيوسراتيجي للجزائر وامتلأها لشبكة هامة من أنابيب النقل التي تربطها بأوروبا، ممّا جعلها تحتل الصدارة كعمون رئيسي وهام للدول الأوروبية في منطقة البحر الأبيض المتوسط، ممّا أهلها لتكون في صلب إستراتيجية التنويع الطاقوي التي ينتهجها الإتحاد الأوروبي لتأمين الإمدادات الطاقوية وعلى رأسها الغاز الطبيعي الذي يشكل وقود الغد. وهذا ما جعلها المصدر الأساسي والرئيسي للعديد من الدول الأوروبية في مجال التموين بالغاز الطبيعي بمختلف أنواعه وعلى رأس هذه الدول نجد إسبانيا وإيطاليا اللتان تعتمدان على الغاز الطبيعي الجزائري بدرجة كبيرة.

قائمة المراجع العربية

- العربي العربي. (2005). دور الطاقة في العلاقات المغاربية الأوروبية الجزائر - ليبيا. رسالة ماجستير في العلوم السياسية . جامعة الجزائر.
- المراجع نفسه. (بلا تاريخ).
- حسين عبد الله. (2006). مستقبل النفط العربي. ط 1، 15. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.
- خديجة عرفة محمد. (2014). أمن الطاقة وآثاره الإستراتيجية. ط 1، 52. (جامعة نايف العربي للعلوم الأمنية، المحرر) الرياض.
- د. كتوش عاشور، بلعزوز بن علي. (2004). الغاز الطبيعي الجزائري ورهانات السوق الغازية. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا (02).
- سدي علي. (8-7 أبريل 2008). مكانة ومستقبل الجزائر في سوق الغاز الطبيعي المتوسطي. سطيف: جامعة فرحات عباس.
- سمير القرعش. (2008). خطوط أنابيب نقل البترول في الأقطار العربية. مجلة النفط والتعاون العربي ، 34 (127).
- علي حسين باكير، تقديم محمد المجذوب. (بلا تاريخ). التنافس الجيوسراتيجي للقوى الكبرى على موارد الطاقة: دبلوماسية الصين النفطية الأبعاد والانعكاسات. (دار المنهل اللبناني، المحرر) بيروت ، لبنان .

- عمرو عبد العاطي. (2014). أمن الطاقة في السياسة الخارجية الأمريكية. (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، المحرر) بيروت، لبنان.
- غريب حكيم. (25-26 أكتوبر 2016). البعد الطاقوي في العلاقات الجزائرية الأوروبية: الواقع والآفاق. الملتقى الدولي حول الأمن الطاقوي بين التحديات والرهانات (صفحة 497). قلمة: جامعة 8 ماي 1945.
- لطفي مزياني. (2012). الأمن الطاقوي للاتحاد الأوروبي وانعكاساته على الشراكة الأورو جزائرية. رسالة ماجستير في العلوم السياسية . باتنة، جامعة الحاج لخضر، الجزائر.
- مجلة الطاقة والمناجم. (2008). الطاقة والمناجم. (08).
- مروان حرب. (31 جويلية 2007). أوروبا تعيش أزمة الغاز... الحرب الصامتة. بانوراما للصحافة ، 09.
- مزياني لطفي. (بلا تاريخ).
- مزياني لطفي. (بلا تاريخ).
- مزياني لطفي. (بلا تاريخ).
- مزياني لطفي. (بلا تاريخ). مرجع سابق.
- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول. (2009). تنمية موارد الغاز الطبيعي في الدول العربية. (منظمة الأقطار العربية، المحرر)
- نويوة لخضر. (بلا تاريخ). أمن الطاقة للاتحاد الأوروبي: الغاز الطبيعي نموذجا. تاريخ الاسترداد 15 10 ,
- 2018، من أمن الطاقة للاتحاد الأوروبي: <http://www.asjp.cerist.dz/en/article/25839>

قائمة المراجع الأجنبية

- Autre, L. e. (s.d.). Bilan énergétique et écologique actuel in: Actes de la 7ème journée de l'énergie sous la direction de Chems Eddine Chitour. *Pour une stratégie énergétique de l'Algérie à l'horizon 2030* . Alger, Algérie: OPU.
- Bahgat, G. (2006). Europe's Security: Challenge and Opportuness. *International Affaire* , 82 (05).
- Centre, A. P. (2007). Natural Gas survey Middle East- North Africa. *APRC* .
- Commission, E. (2009). Energie Security; Infrastructure and Géopolitique. *Délégation of the Européen Commission to the USA* .

- Commission, E. (s.d.). *Européen Security Stratégie*. Consulté le 09 15, 2018, sur Européen Security Stratégie.com/2014/330/final: security-communication.pdf
- dfgf. (fgf). *gdf*. fdg: dfg.
- Djemah, D. B. (2008). Le gaz Algérien dans l'équation de l'approvisionnement du marché européen. *Recherches économique set-managériale* (04).
- HEIGEL, L. V. (1997). *L'industrie du Gaz dans le Monde*. Paris. Institut Montagne, I. (s.d.).
- interministériel, S. (2002). Sommet interministériel sur le gazoduc-Algérie/Italie via la Sardaigne-prévisions citées par L'AIE.
- Krepl, V. J. (2009). Energy and the European union. (u. o. Faculty of international relations, Éd.) Prague.
- Mokli, D. (2008). La sécurité Energétique En Europe: Etat Et Perspectives. *Centre D'étude de Sécurité (CDS)* (36).
- Montaigne, I. (2007). *Quelle politique de l'énergie pour L'union Européenne?* Paris: Montaigne, Institut.
- Nouara, B. (s.d.). Ibid.
- RUTUMANN, L. B. (2012). Principes Directeurs de la Politique. Berne: Brugger Hanser and Partner AG.
- Sonatrach. (2000). la fiche technique de l'unité Hassi R'mel. *Revue de Sonatrach*.
- Sonatrach, L. R. (2008). Galsi, un Projet qui sécurise l'approvisionnement en gaz à long terme de l'Italie. (55).